

أثر الأئتمان الممنوح الى القطاع العائلي على الأستقرار المالي في العراق

محسن إبراهيم أحمد

قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والأقتصاد، جامعة التنمية البشرية، السليمانية، إقليم كردستان، العراق.

التوازن بين حجم الودائع وحجم الأئتمان الممنوح تضمن تحقيق الأستقرار المصرفي، وبما أن الأئتمان الممنوح الى القطاع العائلي جزء رئيسي من الأئتمان المقدم من قبل المصارف، فإن المحافظة على النسب المقبولة لهذا النوع من الأئتمان تضمن سلامة وإستقرار النظام المصرفي والمالي.

مشكلة البحث:

يمكن طرح مشكلة البحث من خلال السؤال الآتي:

الى أي مدى يشكل حجم الأئتمان الممنوح الى القطاع العائلي من قبل المصارف خطراً على حالة الأستقرار المالي في العراق؟

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن حجم الأئتمان الممنوح الى القطاع العائلي في العراق ضئيل جداً بحيث لم يصل بعد الى الحد الذي يمكن أن يشكل خطراً على الأستقرار المالي في العراق.

هدف البحث:

يهدف البحث الى الأجابة عن السؤال المطروح في مشكلة البحث والتحقق من فرضيته، من خلال عدد من المؤشرات المعتمدة في هذا المجال من أجل الوصول الى بيان أثر الأئتمان الممنوح الى القطاع العائلي على الأستقرار المالي في العراق.

منهج البحث:

لوصول الى هدف البحث فقد تم إستخدام الأسلوب الوصفي التحليلي المستند الى البيانات الرسمية المتوفرة في تحديد أثر الأئتمان المقدم الى القطاع العائلي على الأستقرار المالي في العراق خلال مدة البحث بإستخدام المؤشرات المعتمدة في هذا المجال.

طاق البحث:

- مكانياً: يغطي البحث جمهورية العراق.
- زمنياً: يغطي البحث المدة (2015-2021)

المستخلص- يعدّ منح الأئتمان من صلب عمل المصارف، وأن الأئتمان الممنوح الى القطاع العائلي يشكل جزء رئيسي من الأئتمان المقدم الى القطاع الخاص، لذلك فإن المحافظة على النسب المقبولة لهذا النوع من الأئتمان تضمن سلامة وإستقرار النظام المصرفي والمالي في أي بلد. يهدف البحث الى التحقق من فرضيته المبينة على كون حجم الأئتمان الممنوح الى القطاع العائلي في العراق ضئيل جداً بحيث لم يصل بعد الى الحد الذي يمكن أن يشكل خطراً على الأستقرار المالي في العراق، وذلك من خلال التعرف على حجم الأئتمان الممنوح الى القطاع العائلي في العراق خلال المدة (2015-2021)، وتحديد أثره على الأستقرار المالي من خلال المؤشرات المعتمدة في هذا المجال إستناداً الى البيانات الرسمية المتوفرة.

الكلمات المفتاحية: الأئتمان، القطاع العائلي، الأستقرار المصرفي، الأستقرار المالي.

المقدمة

يعدّ الأستقرار المالي جزء من الأستقرار الأقتصادي في أي بلد، بحيث أن أية أزمة تحدث في القطاع المالي والمصرفي تنتقل آثارها الى بقية القطاعات الأقتصادية الأخرى خلال فترة قصيرة محدثة أزمة إقتصادية مثلاً حدثت مع الأزمة المالية العالمية 2008. لذلك فإن جميع البلدان تحاول ضبط حركة ومسار القطاع المالي والمصرفي لتجنب حدوث الأزمات المالية والمصرفية لكي تمنع إنتقال آثارها الى بقية القطاعات للمحافظة على حالة الأستقرار الأقتصادي وتجنب حدوث حالة الأختلال في الهيكل الأقتصادي.

ومن هذا المنطلق فقد سعت السلطات النقدية لتحقيق الأستقرار المالي الى جانب الهدف الرئيسي لها و المتمثل بتحقيق الأستقرار النقدي. وحيث أن المصارف تمثل الوحدات الأساسية المكونة للقطاع المالي والمصرفي، فإن إستقرار هذه الوحدات يضمن الأستقرار المالي للقطاع ككل.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث كون منح الأئتمان من صلب عمل المصارف، بإعتبار أن المصارف تقوم بوظيفتين رئيسيتين والمتمثلتين بقبول الودائع ومنح الأئتمان. لذلك فإن المحافظة على

هيكل البحث:

أو أنه عبارة عن العملية التي بمقتضاها يرتضي المصرف مقابل عمولة أن يمنح عميلاً بناءً على طلبه تسهيلات في صورة قنطرة لتغطية العجز في السيولة، لتمكينه من مواصلة نشاطه، أو لأغراض إستراتيجية. (موسى، 2010، 43)

مما سبق يمكن القول بأن الأئتمان المصرفي عبارة عن قيام المصرف بمنح قرض نقدي أو تقديم تسهيلات لشخص ما (طبيعياً أو معنوياً) بناءً على طلبه مقابل التعهد بتسديده في المستقبل بالإضافة إلى الفوائد المترتبة عليه.

يتضح من التعاريف السابقة للأئتمان المصرفي أنه على الرغم من إختلافها في الصياغة والألفاظ، إلا أنها تتشابه في المضمون والمحتوى على أن الأئتمان المصرفي علاقة تعاقدية بين المصرف المانح للأئتمان والعميل الطالب للأئتمان، وأن هذه العلاقة تتضمن عناصر أساسية تتمثل بـ:

- 1- الثقة التي يوليها المصرف للعملاء.
- 2- مبلغ الأئتمان، والذي يتمثل في قيمة وشكل التسهيلات الممنوحة للعملاء، سواء كانت قنطرة أو غير نقدي.
- 3- العائد، والذي يحصل عليه المصرف من العملاء للتعويض عن الفترة الفاصلة بين تأريخ منح الإئتمان إلى العميل وتأريخ سداده إلى البنك، وعن مخاطر عدم تسديد العميل في الوقت المحدد.

ثانياً: أهمية الأئتمان المصرفي

يلعب الأئتمان المصرفي دوراً مهماً في الحياة الاقتصادية، حيث يمكن النظر إلى هذه الأهمية من ثلاث زوايا، فمن الزاوية الأولى ينظر إلى أهميته بالنسبة للمصرف مانح الأئتمان، ومن الزاوية الثانية ينظر إلى هذه الأهمية بالنسبة للمقرض (أفراد أو شركات)، أما من الزاوية الثالثة فينظر إلى أهمية الأئتمان المصرفي بالنسبة إلى الاقتصاد الوطني وكما يأتي:

- 1- أهمية الأئتمان المصرفي بالنسبة للمصرف مانح الأئتمان: يعدّ الأئتمان المصرفي على مستوى المصرف الاستثماري من أهم الأعمال المصرفية وأكثرها خطراً لما يتحمله من مخاطر متعددة قد تؤدي في حالة عدم دراستها بصورة دقيقة إلى إفلاسه وتعرضه إلى الأضرار، ومن جانب آخر يعدّ الأئتمان المصرفي الاستثمار الأكثر جاذبية لأدارة المصرف والذي يحقق من خلاله الأرباح، ومن دونها يفقد المصرف قدرته بوصفه وسيط مالي بين العملاء. (كريم، 2019، 240) كما أن ارتفاع نسبة القروض في ميزانيات المصارف التجارية يشير إلى زيادة أهمية الفوائد والعمولات وتوفير قدر مناسب من السيولة تمكن المصرف من مواجهة سحبيات العملاء.
- 2- أهمية الأئتمان المصرفي بالنسبة للمقرض (أفراد أو شركات): حيث أن الحصول على القروض والتسهيلات المصرفية يمكن المقرض (أفراد أو شركات) من تغطية العجز المالي الذي قد يشل حركة نشاطه، فهو بذلك يفتح المجال أمام حركة الإنتاج والنمو في مجالات العمل المختلفة، ويمكن الوحدات الاقتصادية من تحقيق أهدافها والاستمرار في ممارسة أعمالها. (الزوام وإبراهيم، 2009، 6)
- 3- أهمية الأئتمان المصرفي بالنسبة للاقتصاد الوطني: تختلف أهمية وطبيعة الدور الذي يلعبه الأئتمان المصرفي في دعم الاقتصاد والمساهمة في نموه وتطوره في جميع الدول باختلاف أنظمتها تبعاً للظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة في تلك الدول. حيث يمكن توضيح أهمية الأئتمان المصرفي بالنسبة للاقتصاد الوطني من خلال ما يأتي:
- 1-3- يلعب الأئتمان المصرفي دوراً مهماً في توزيع الموارد المالية المتاحة للجهاز المصرفي من خلال توزيعها على مختلف المشاريع الاقتصادية وفقاً لأحتياجاتها بما يحقق نمواً اقتصادياً

لتحقيق إلى هدف البحث فقد تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، يتناول المبحث الأول الأطار المفاهيمي للأئتمان المصرفي والاستقرار المالي من خلال (مفهوم وأهمية وأنواع ومخاطر الأئتمان المصرفي) بالإضافة إلى (مفهوم وأهمية وعناصر الاستقرار المالي، وكذلك مظاهر عدم الاستقرار المالي). بينما خصص المبحث الثاني من البحث للجانب التطبيقي والمتمثل بدراسة أثر الأئتمان الممنوح للقطاع العائلي على الاستقرار المالي في العراق للمدة (2015-2021) من خلال عدد من المؤشرات المعتمدة في هذا المجال. ويتطرق المبحث الثالث إلى مؤشرات الاستقرار المالي في العراق للمدة (2015-2021)، من خلال المؤشر التجميعي للاستقرار المالي ودور مؤشر القطاع المصرفي فيه. وأختتم البحث بمجموعة من الاستنتاجات والمقترحات.

المبحث الأول

الأطار المفاهيمي للأئتمان المصرفي و الاستقرار المالي

يتناول هذا المبحث الأطار المفاهيمي للأئتمان المصرفي والاستقرار المالي من خلال إستعراض (مفهوم، أهمية، وأنواع ومخاطر الأئتمان المصرفي) بالإضافة إلى (مفهوم، وأهمية، وعناصر الاستقرار المالي، وكذلك مظاهر عدم الاستقرار المالي).

أولاً: مفهوم الأئتمان المصرفي

يعدّ الأئتمان المصرفي أحد أهم الوظائف الرئيسية للمصارف في النشاط الاقتصادي، حيث من خلاله تلعب المصارف دوراً مهماً في تمويل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. باعتبار أن الأئتمان المصرفي أكثر مجالات الاستثمار جاذبية للمصارف نظراً لارتفاع العوائد المتحققة منه مقارنة بالاستثمارات الأخرى، مما يحقق الهدف الرئيسي للمصارف والمتمثل بالحصول على أكبر حجم ممكن من الأرباح.

وهناك العديد من التعاريف للأئتمان المصرفي والتي تختلف باختلاف الزوايا التي ينظر من خلالها الكتاب والباحثين إلى هذا المفهوم.

حيث يعرف الأئتمان المصرفي بأنه الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء كان طبيعياً أو معنوياً. وذلك بمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه، وبضمانات تمكن المصرف من إسترداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد. (عشيش، 2010، 58)

ويعرف أيضاً بأنه التسهيلات التي تمنحها البنوك لعملائها من الأفراد أو المؤسسات أو البنوك الأخرى، بحيث تتحمل البنوك المانحة للأئتمان مخاطرة عدم قيام العملاء بتسديد التزاماتهم إلى البنك في الوقت المحدد. (الذبحاوي والموسوي، 2017، 10)

وكذلك يعرف بأنه تقديم طرف لطرف آخر مقدار من المال مقابل الحصول على قدر آخر من المال غالباً ما يزيد الثاني عن المبلغ الأول في المستقبل. (الشرع والزيدي، 2017، 241)

كما يعرفه آخرون بأنه العقد المبرم بين طرفين: البنك وعميله، يتعهد البنك بموجبه بأن يضع تحت تصرف العميل بصورة مباشرة أو غير مباشرة أداة من أدوات الوفاء في صورة مبلغ نقدي لمدة محددة لاستخدامها في غرض معين مقابل تعهد العميل بدفع العمولة أو العائد المقرر، وكذلك التعهد برد أداة الوفاء بعد الانتهاء من إستغلالها في الأغراض التي قصد تحقيقها والتي وافق البنك على تمويلها. (أحمد، 2016، 79)

ونوعه، ثم يقوم المصرف بشراء هذا الأصل ثم تأجيله إلى المستفيد منه، وفي نهاية مدة الأيجار يحق للمستفيد من الأصل تملكه (الجزائري، 2008، 72)

رابعاً: مخاطر الائتمان

يعرف مخاطر الائتمان بأنها عدم قدرة العميل المقترض عن سداد القرض وأعباءه وفقاً للشروط المتفق عليها عند منح الائتمان. (حفصة، 2015، 3)

ويعرف أيضاً بأنها احتمال عدم قيام الطرف المقابل للمصرف بالوفاء بالتزاماته في حدود الشروط المتفق عليها، فهي لا تقتصر على وظيفة الاقتراض فقط، وإنما تمتد لنشاطات أخرى مثل: تمويل تجاري، إيداعات لدى المصارف، عمليات صرف أجنبي. (المملوك، 2014، 70)

وتعد مخاطر الائتمان من أهم وأقدم المخاطر التي تتعرض لها المصارف وستظل تستحوذ على النسبة الأكبر من إجمالي حجم وتأثير تلك المخاطر على الفعاليات التشغيلية للمصرف. حيث أنه منذ النصف الثاني من عقد السبعينات من القرن العشرين تشير الدراسات المصرفية في الدول المختلفة سواء المتقدمة أو النامية إلى أن معظم الأزمات المصرفية التي بلغ عددها (147) أزمة، أصابت (116) بلداً على مدى تلك المدة كان أهم أسبابها تعثر الائتمان والذي أدى إلى نتائج اقتصادية سلبية كبيرة وحدوث تراجع شديد في الناتج المحلي وفرص العمل. (عبد الرزاق، 2019، 46)

خامساً: مفهوم الاستقرار المالي

ليس هناك تعريف محدد للاستقرار المالي، حيث تباينت المفاهيم التي تصف حالة الاستقرار المالي على الرغم من تشابه الكثير منها في الأطار العام. ولعلّ أسط تعريف للاستقرار المالي هو تجنب وقوع الأزمات، لأن الأزمة المالية تؤدي إلى فقدان الثقة في عملة البلد أو أصوله المالية الأخرى، مما يتسبب في خروج الأستثمارات من البلد. (السعاوي وآخرون، 2012، 68)

ويعرف أيضاً بكونه عبارة عن حالة النظام المالي الذي يتميز بالمرونة تجاه الصدمات الحقيقية، ويسمح في شكلها المثالي بالتخصيص الأمثل للموارد، وقيام النظام المالي بوظائفه بكفاءة حتى في فترات الاضطراب، وقدرته على احتواء الخطر النظامي، وهو الخطر الذي يهدد كامل النظام المالي، وبالتالي منع الأزمات. (صالح ووقفه، 2019، 78)

أو هو القدرة على تحقيق الاستقرار في كل عناصر القطاع المالي بصورة متوازنة. (نزيم، 2019، 3) أو أنه يمثل بقوة وسلامة عمل جميع مكونات النظام المالي، بما ينطوي على غياب التوترات والاضطرابات في هذا النظام، مما يمنع من انعكاسها على الاقتصاد. (الشكرجي، 2013، 12)

كما يعرفه Garry J. Schinasi بأنه النظام المالي القادر على تسهيل الأداء الاقتصادي، وتجنب الأختلالات المالية التي تنشأ داخلياً، أو الناجمة عن أحداث سلبية غير متوقعة. (رشيد وأمينه، 2011، 239).

وكذلك يعرف بأنه قدرة مؤسسات القطاع المالي على الاستقرار في أداء مهامها دون الحاجة إلى مساعدة خارجية. (المالكي والطائي، 2016، 8)

أو هو الوضع الذي يكون فيه القطاع المالي قادراً على التصدي للاضطرابات المختلفة في الاقتصاد، بحيث يكون هذا القطاع قادراً على القيام بعمليات الوساطة وتسوية المدفوعات، وإعادة توزيع المخاطر. (عبدالرحمن، 2017، 279).

لذلك يمكن القول بأن الاستقرار المالي يتمثل في تحقيق حالة الاستقرار في جميع مكونات القطاع المالي من مؤسسات مالية، أسواق نقدية ومالية واستقرار البنية

متوازياً يخدم كلاً من السياستين الائتمانية والاقتصادية. (الدوري والسامرائي، 2013، 76)

2-3- يسهم الائتمان في عملية تشغيل الموارد العاطلة، وذلك من خلال تشغيل الأموال العاطلة بصورة مؤقتة عن طريق التمويلات قصيرة الأمد. (أحمد، 2016، 81)

3-3- يسهم الائتمان المصرفي في زيادة الاستهلاك من خلال لجوء المستهلكين من أصحاب الدخل المتدنية إلى سد حاجاتهم الضرورية بواسطة الائتمان الذي يمنحه المصرف لتمويل شراء السلع الاستهلاكية، والذين يحصلون عليه بشكل نقدي أو سحب على المكشوف. (البكري وآخرون، 2019، 45)

3-4- يسهم الائتمان أيضاً في زيادة حجم الإنتاج، حيث أن إنشاء المشاريع الصناعية والزراعية الجديدة وكذلك تطوير القائمة منها يحتاج إلى موارد مالية ضخمة تفوق الموارد الذاتية لهذه المشاريع، لذلك تلجأ إلى الاقتراض من المصارف. (السيدي، 2010، 50)

3-5- يقوم الائتمان النقدي بزيادة الأمدار من خلال تأثيره المباشر على الاستهلاك وبذلك تعمل المصارف على تشجيع الأفراد على زيادة المدخرات بعدة طرق لغرض توفير موارد مالية تخصص للائتمان، الأمر الذي يؤدي إلى التقليل من حجم الاستهلاك. (الشرع والزبيدي، 2017، 241)

3-6- يساهم الائتمان المصرفي في تسهيل عملية التبادل التجاري في الدولة وذلك لأن استخدام الأعمادات المستندية، التي تمثل أحد أشكال الائتمان المصرفي، يوفر طريقة سهلة لتمويل التجارة الخارجية، كما يعمل على ضمان حقوق كل من المستوردين والمصدرين. (عبد المطلب، 2000، 105)

ثالثاً: أنواع الائتمان المصرفي

أشارت الكثير من الدراسات والأبحاث في الفكر المالي والمصرفي أن للائتمان المصرفي عدة أنواع منها:

1- الائتمان النقدي: ويسمى بالتسهيلات الائتمانية المباشرة وهو الأكثر شيوعاً ضمن نشاطات المصرف، وتمثل بتقديم المصرف مبالغ نقدية مباشرة لطالب الائتمان ليستخدما في تمويل مشاريعه ضمن ضمانات محددة تصدرها إدارة المصرف. (الدباس، 2014، 22) وتنقسم التسهيلات الائتمانية المباشرة إلى: (الشرع والزبيدي، 2017، 243)

1-1- القروض .

1-2- السلف .

1-3- عمليات الخصم (الكبيالات المخصومة) .

1-4- الجاري المدين (السحب على المكشوق) .

2- الائتمان التعهدي: ويسمى بالتسهيلات الائتمانية غير المباشرة حيث أن هذه التسهيلات لا تدفع للعميل مباشرة بل تقدم إليه بطرق مختلفة، وفي حالة إخلال العميل بالتزامه تجاه المستفيد فإن هذه التسهيلات تشكل التزاماً فعلياً على المصرف بغض النظر عن قبول العميل أو رفضه لعملية الدفع. (الدباس، 2014، 22) وتنقسم التسهيلات الائتمانية المباشرة إلى: (الموسوي، 2016، 122)

1-2- الأعمادات المستندية.

2-2- خطابات الضمان (الكفالات المصرفية).

2-3- بطاقات الائتمان .

3- الائتمان الأيجاري (التمويل التأجيري): يعد هذا النوع من الائتمان من الأشكال الجديدة للائتمان المصرفي المباشر ومن الابتكارات المصرفية الحديثة، الذي يمكن الشركات الحصول على الموجودات والأصول للأزمة دون أن تضطر إلى دفع كامل القيمة أو الكلفة. (الزبيدي، 2002، 115) حيث تقوم الشركات بتقديم طلب إلى المصرف يتضمن عدد الأصل

المؤسسات المالية غير قادرة على إمتصاص الخسائر، فإن إخفاقاتها ستؤدي الى ضائقة مالية وربما لا يمكن تجنب الإنهيار إلا عن طريق عمليات الإنقاذ الحكومية.

كما تحدث فقاعة الأصول عندما يرتفع سعر الأصل بوتيرة سريعة دون أي تفسير، مثل الأسهم والسندات والعقارات والسلع، فيبدأ سعر الأصل بالارتفاع بمعدل أعلى بكثير من أسعار السوق، ثم يقوم المضاربون برفع السعر أكثر مما يؤدي الى مزيد من المضاربة وزيادة الأسعار. وفي النهاية تنفجر فقاعة الأصول، ما يؤدي الى انخفاض الأسعار بشكل كبير، وحدثت خسارة كبيرة في الاستثمارات. (كسيم، وآخرون، 2021، 368)

ثامناً: مظاهر عدم الاستقرار المالي

يعدّ استقرار الجهاز المصرفي جزءاً أساسياً في إطار الاستقرار المالي، وأن استقرار الجهاز المصرفي يمثل حالة الاستقرار المالي بصورة عامة، وهو ما يؤكد (Andrew Crockett) حيث يشير الى أن النظام المصرفي يعدّ الدعامة الأساسية التي يرتكز عليها القطاع المالي للقيام بدور الوساطة المالية، عليه فإن تراجع أو عدم ثقة الجمهور بالجهاز المصرفي يخلق حالة من الذعر المالي، وهذا لا يعني فقط حدوث اضطراب في أحد مكونات النظام المالي الرئيسية، بل قد يصل أثرها الى إنهيار قطاع الشركات والأسواق أيضاً، بمعنى إنهيار القطاع المالي نفسه. (الشاذلي، 2014، 13)

وهناك العديد من المظاهر التي تدل على عدم الاستقرار المالي والمصرفي من أهمها: (مرابط وحناش، 2020، 231-232)

1- ارتفاع الديون المتعثرة: حيث يعدّ هذا المؤشر دليلاً مهماً في رصد الأزمات المالية والمصرفية، فحسب مؤشر (Bankometer 2000) يجب أن تكون نسبة الديون المتعثرة أقل من (15%) فإذا تجاوزت هذه النسبة فإنها تشير الى عدم الاستقرار المالي.

2- الذعر المالي: يحصل الذعر المالي عندما يعلم الجمهور أن أحد المصارف أو بعضها في أزمة، فيسارع الى سحب ودائعه من المصارف سواء السليمة أو المصابة، فتقلل إحتياجات المصارف مما يتسبب في أزمة سيولة.

3- العسر المالي: وهي المرحلة التي تكون فيها المؤسسات المصرفية غير قادرة على سداد الألتزامات المترتبة عليها، على الرغم من أن إجمالي الموجودات لديها يفوق إجمالي إلتزاماتها، حيث تمتاز هذه الحالة بضعف في ربحية المصرف وضعف في التدفقات النقدية التشغيلية الداخلة، فهو لايشكل خطراً حقيقياً ولكن تكراره يؤدي الى فقدان المؤسسة لسمعتها الأتمانية. وقد يستطيع المصرف تجاوز حالة نقص السيولة لديه دون وقوعه في الفشل المالي الكلي، وذلك ببيع بعض موجوداته لتغطية إلتزاماته المستحقة والعاجلة.

4- الفشل المالي: وهي المرحلة التي تلي العسر المالي، والتي يكون فيها المصرف قريباً من الإفلاس وعاجز عن سداد إلتزاماته، إضافة الى كونه يعاني تراكم للخسائر بشكل كبير، فتتجاوز القيمة السوقية لألتزاماته القيمة السوقية لمجموع أصوله، أي أنه حتى لو قام ببيع أصوله بأكملها لن يكون قادراً على تغطية كامل ديونه، وتكون قيمة رأس المال في المصرف سالبة. (عبد اللطيف، 2017، 5)

5- الإفلاس المالي: وهو عبارة عن إعلان قانوني بأن المصرف في محنة مالية لا يستطيع مقابلة حقوق الغير لديه، أو توقف أنشطته تمهيداً لتصفية أصوله وسداد الألتزامات المستحقة عليه، وتعتبر المحصلة النهائية لحالة الفشل المالي للمصرف.

التحتية، إضافة الى قوة وتماسك ومرونة النظام المالي القادر على مواجهة واحتواء المخاطر التي تهدد هذا النظام والناجمة عن الأزمات المالية.

سادساً: أهمية الاستقرار المالي

يعدّ الاستقرار المالي عنصراً أساسياً لتحقيق النمو الاقتصادي، حيث يمكن للنظام المالي المستقر إمتصاص الصدمات وبالتالي تقليل فرص إنتقال أثر الأحداث السلبية للاقتصاد الحقيقي أو الأظلمة المالية الأخرى (منع العدوى)، كما أن له تأثيرات أخرى على الاقتصاد الحقيقي من خلال الوظائف التي يقوم بها والمتمثلة في تخصيص الموارد بكفاءة، أي توجيهها نحو الاستخدامات المثلى، وتقليل وإدارة المخاطر المالية، وتسهيل المدفوعات وخفض حالات التهافت المصرفي للحفاظ على مستويات التوظيف قريبة من المعدل الطبيعي للاقتصاد، وتقليل إغراف أسعار الأصول عن قيمها الحقيقية بشكل جوهري (منع الطفرات السعوية)، وكذلك تقليل حالات التضخم المفرط أو إنهيار أسواق المال، وهي كلها أحداث ذات آثار مدمرة للنظام المالي والاقتصادي. (قندوز، د. عبد الكريم وآخرون، 2022، 7)

سابعاً: عناصر الاستقرار المالي

حسب (Mical Foot) يكون النظام المالي في حالة إستقرار إذا توافرت فيه العناصر الآتية:

1- الأستقرار النقدي: وهو أهم أهداف السياسة النقدية، وشرطاً أساسياً لحسن سير الاقتصاد، حيث أن التقلبات التي تحصل في المستوى العام للأسعار من شأنها أن تؤدي الى تغيير الوضع الاقتصادي، بسبب حدوث تغيرات واضطرابات كبيرة في العلاقات الاقتصادية بين الأطراف المتعاملة في الاقتصاد داخلياً وخارجياً. لذلك فإن الأستقرار النقدي يمكن أن يساهم في الأستقرار المالي، بحيث يمنع التشوّهات في الأسواق المالية، ويقلل من حالة عدم اليقين المرتبطة بتقلبات الأسعار. (جول و مسعودي، 2017، 3-4)

2- ثقة المؤسسات والأسواق المالية: تعدّ الثقة ذات أهمية كبيرة في النظام المالي، سواء بين المؤسسات المالية وعملائها، أو فيما بين المؤسسات المالية نفسها. حيث أن الثقة العامة في المؤسسات المالية أمر مهم للأستقرار المالي، لأن كل اضطراب مالي عادة ما يرتبط بأزمة ثقة. وتنشأ أزمة الثقة في المؤسسات المالية لسببين: الأول، يتعلق بإنعدام الوضوح والشفافية بينها وبين المتعاملين معها، والثاني، نتيجة وجود شك في قدرة المؤسسات المالية على أداء وظائفها والوفاء بإلتزاماتها. ففي حالة فقدان الثقة من قبل المؤسسات غير المالية والأفراد في المؤسسات المالية، فإن هذه المؤسسات ستعاني من صعوبة في تعبئة المدخرات وبالتالي في تمويل الأستثمارات، والذي يؤثر في عملية النمو الاقتصادي. وكذلك الحال بالنسبة لعامل الثقة بين المؤسسات المالية نفسها، حيث أن فقدان الثقة بين المؤسسات المالية والبنوك يدفعها الى عدم تقديم الأتئان فيما بينها، والذي يؤدي الى تعطيل هذه السوق، والذي يهدد النظام المالي وإستقراره. (العزاي وقدي، 2016، 10-11)

3- إستقرار أسعار الأصول: يؤثر التقلبات في أسعار الأصول المالية على القطاع المالي ومن ثم الأداء الاقتصادي.

فعندما تحدث إنخفاضات كبيرة في أسعار الأصول تحدث ردود أفعال سلبية على الاقتصاد الحقيقي، ونقص في السيولة وتدهور في ظروف التمويل، وبالتالي زيادة التخلف عن سداد الأتئان. ومن ثم تواجه البنوك مخاطر ملاءة أعلى حيث يتعين عليها تعويض الخسائر غير المتوقعة المرتبطة بإنخفاض جزء كبير من أصولها. فإذا كانت

المبحث الثاني

أثر الأئتمان الممنوح للقطاع العائلي على الاستقرار المالي في العراق
للمدة (2015-2021)

منخفضة جداً، وهو مؤشر سلبي ويؤشر تخلف الجهاز المصرفي في العراق وضعف مساهمته في تمويل القطاع العائلي. حيث بلغت نسبة السكان البالغين (فوق السن 15 سنة) الذين يمتلكون حسابات مصرفية "حسابات القروض" (1.1%) سنة 2016 (البنك المركزي العراقي، 2017، 83) وهذا الأمر يشير الى عدم خطورة مديونية القطاع العائلي على الاستقرار المالي، وبالتالي إمكانية التوسع في منح الأئتمان دون الخوف من خلق حالة عدم الاستقرار في النظام المالي والمصرفي شريطة الالتزام بقواعد منح الأئتمان السليم. فإذا ما قورنت نسبة الأئتمان الممنوح للقطاع العائلي في العراق والبالغه (0.015%)، بنفس النسبة في عدد من البلدان الأخرى لسنة 2021 مثلاً وكما هو في الجدول (2)، يتضح مدى ضعف الشمول المالي وتخلف الجهاز المصرفي من حيث تمويل القطاع العائلي في العراق، حيث تتراوح هذه النسبة بين (205%) في البانمارك و (66.6%) و (66.1%) في كل من الأردن و جنوب أفريقيا.

الجدول (1)

نسبة الأئتمان الممنوح الى القطاع العائلي الى دخل الأفراد في العراق للمدة (2015-2021)

السنوات	نسبة الأئتمان الممنوح الى القطاع العائلي الى دخل الأفراد (%)	معدل النمو السنوي (%)
2015	0.008	-
2016	0.010	25
2017	0.009	(10)
2018	0.009	0.0
2019	0.009	0.0
2020	0.014	55.6
2021	0.015	7.1
متوسط النسبة للمدة (2015-2021)	0.011	13.0

المصدر: الجدول من إعداد الباحث إستناداً الى:

- البنك المركزي العراقي، قسم الاستقرار النقدي والمالي، تقرير الاستقرار المالي 2020، العدد الحادي عشر، بغداد، 2021.

- البنك المركزي العراقي، قسم الاستقرار النقدي والمالي، تقرير الاستقرار المالي 2021، العدد الثاني عشر، بغداد، 2022.

يلعب القطاع العائلي دوراً مهماً في تحفيز الأنشطة الاقتصادية، خصوصاً في حال كان الأستهلاك موجهاً نحو السلع المحلية، إلا أن التوسع في إقراض هذا القطاع يجب أن يكون مدروساً وغير مفرط، كون ذلك قد يؤدي الى إرتفاع في مخاطر تعثر الأفراد من جهة، وتوجيه الأئتمان بشكل لا يكون على حساب قطاع الشركات الأكثر إنتاجية. وفي هذا الإطار برزت بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008، أهمية قيام البنوك المركزية بالتقييم المستمر لمعرفة مدى التناغم والأنسجام بين نمو الأئتمان الخاص والناجئ المحلي الأجنبي الأسي، حيث أن عدم وجود إنسجام بين نموها قد يكون مؤشراً على توجيه الأئتمان نحو قطاعات إستهلاكية على حساب القطاعات الإنتاجية. (عبيد، 2021، 14-15)

للقوف على أثر الأئتمان الممنوح الى القطاع العائلي على الاستقرار المالي والأقتصادي في العراق، فإنه يتم اللجوء الى مجموعة من المؤشرات المستخدمة في هذا المجال، وكالاتي:

1- نسبة الأئتمان الممنوح الى القطاع العائلي الى دخل الأفراد في العراق للمدة (2015-2021)

يعتد هذا المؤشر أحد المؤشرات المستخدمة للقوف على مديونية القطاع العائلي تجاه الجهاز المصرفي، والذي يقيس أيضاً مدى قدرة القطاع العائلي على تسديد ما بذمتهم من القروض للجهاز المصرفي، ومدى خطورة هذه المديونية على الاستقرار المصرفي والاستقرار المالي معاً، باعتبار أن الجهاز المصرفي يشكل المكون الأساسي للنظام المالي في العراق، بحيث إذا تعرض هذا الجهاز الى أية مخاطر فإنها تنعكس سلباً على حالة الاستقرار المالي والأقتصادي في البلد. وتم إحتساب مديونية القطاع العائلي إعتاداً على مديونته تجاه المصارف فقط، باعتبار أن الجهاز المصرفي يشكل المكون الرئيس للنظام المالي (كما أسلفنا) من جهة، وعدم توفر البيانات حول حجم القروض الممنوحة للقطاع العائلي من المصادر الأخرى) وهي بطبيعة الحال تتمثل بالإقتراض غير الرسمي) والذي يصعب قياسه، من جهة أخرى. فكلما إرتفعت هذه النسبة (أي نسبة الأئتمان الممنوح الى القطاع العائلي الى دخل الأفراد) إرتفعت مديونية القطاع العائلي، وبالتالي أرتفعت درجة خطورة عدم إمكانية تسديد القروض وتعثر القطاع العائلي في الوفاء بالتزاماته تجاه الجهاز المصرفي، وما يترتب عليه من إرتفاع حجم المخاطر أمام الجهاز المصرفي والتأثير على الاستقرار المالي.

ومن ملاحظة الجدول (1) يتبين بأن نسبة الأئتمان الممنوح الى القطاع العائلي الى دخل الأفراد في العراق ضئيلة جداً ولا تكاد تذكر، حيث تتراوح بين (0.008%) سنة 2015 و (0.015%) سنة 2021. وعلى الرغم من ضئالة هذه النسبة إلا أنها شهدت تحسناً طفيفاً في السنتين 2020 و 2021 وبمعدل نمو سنوي بلغ (55.0%) و (7.0%) لكل منها على التوالي، مما يؤشر بدء توجه القطاع العائلي نحو الإقتراض من الجهاز المصرفي.

عموماً فقد بلغ متوسط نسبة الأئتمان الممنوح الى القطاع العائلي الى دخل الأفراد (0.11%) خلال مدة البحث (2015-2021) وهي نسبة منخفضة جداً، وتدلل على أن مديونية القطاع العائلي في العراق لا تؤثر على إستقرار الأوضاع المالية والأقتصادية أو حدوث أزمة مالية التي قد تحدث لو كانت مرتفعة نسبياً، وهو مؤشر إيجابي من حيث مخاطر مديونية القطاع العائلي، ولكنها من حيث حجم الأئتمان الممنوح للأفراد فهي



بشكل كبير مقارنة بمعدل نمو الناتج المحلي الأجمالي الأسمي، ويتم تحديد فترات النمو المفرط من خلال حجم الفجوة الموجبة بين المؤشر والاتجاه التاريخي له، بحيث يتم تكوين الشريحة الإضافية عند تحطى الفجوة الموجبة (2%) طبقاً لمعايير بازل، في حين يتم إطلاق هذه الشريحة في فترات التباطؤ في منح الأئتمان بهدف إستمرار القطاع المصرفي في توفير التمويل للاقتصاد بدون التأثير على ملائته. (البنك المركزي المصري، 2017، 4)

إن الغرض من قياس هذا المؤشر هو لكون الأئتمان المقدم الى القطاع العائلي يكون جزءاً منه، وقد بينت الدراسات أنه إذا تراوحت نسبة الأئتمان المقدم الى القطاع الخاص الى الناتج المحلي الأجمالي بين (80% - 100%) فإنها تؤدي الى تقلبات كبيرة في الدورة الاقتصادية، والذي يمكن أن تؤثر في الاستقرار المالي. (البنك المركزي العراقي، 2022، 88)

من ملاحظة الجدول (3) يتبين بأن نسبة الأئتمان الممنوح الى القطاع الخاص الى الناتج المحلي الأجمالي في العراق بلغت (16.6%) سنة 2015، بعدها بدأت هذه النسبة بالتراجع المستمر الى أن وصلت (10.8%) سنة 2019 وهي أدنى حد لها خلال مدة البحث، على الرغم من الارتفاع السنوي المستمر في حجم الأئتمان الممنوح الى القطاع الخاص في تلك السنوات، وذلك بسبب كون نسبة النمو السنوي في الناتج المحلي الأجمالي أعلى من نسبة الارتفاع حيث بلغت (15.9%) سنة 2020 ومعدل نمو سنوي (47.2%)، وذلك بسبب الانخفاض الكبير في حجم الناتج المحلي الأجمالي في تلك السنة والناجم عن وباء (كوفيد-19) الذي أدى الى حرمان العراق من جزء كبير من إيرادات القطاع النفطي والذي يشكل ما يقارب (60%) من الناتج المحلي الأجمالي في العراق. لكن الملاحظ أن نسبة الأئتمان الممنوح الى القطاع الخاص الى الناتج المحلي الأجمالي بدأت بالانخفاض مرة أخرى سنة 2021 حيث وصلت الى (13.4%) وبنسبة انخفاض بلغت (15.7% -)، على الرغم من ارتفاع حجم الأئتمان الممنوح للقطاع الخاص بنسبة (14.3%)، إلا أن نسبة الارتفاع في الناتج المحلي الأجمالي والناجم عن إنحسار آثار جائحة كورونا وارتفاع حجم الناتج النفطي كان أعلى بكثير من تلك النسبة والبالغة (37.1%). (من إحتساب الباحث إستناداً الى تقارير ونشرات البنك المركزي العراقي لتلك السنوات)

الجدول (3)

نسبة الأئتمان الممنوح الى القطاع الخاص الى الناتج المحلي الأجمالي في العراق للمدة (2021-2015)

السنوات	نسبة الأئتمان الممنوح الى القطاع الخاص الى الناتج المحلي الأجمالي (%)	معدل النمو السنوي (%)
2015	16.6	-
2016	15.8	(4.8)
2017	13.3	(15.8)
2018	10.9	(18.0)
2019	10.8	(0.9)
2020	15.9	47.2
2021	13.4	(15.7)
متوسط النسبة للمدة (2021-2015)	13.8	(1.3)

المصدر: الجدول من إعداد الباحث إستناداً الى:

- البنك المركزي العراقي، قسم الاستقرار النقدي والمالي، تقرير الاستقرار المالي 2020، العدد الحادي عشر، بغداد، 2021.

- البنك المركزي العراقي، قسم الاستقرار النقدي والمالي، تقرير الاستقرار المالي 2021، العدد الثاني عشر، بغداد، 2022.

الجدول (2)

نسبة الأئتمان الممنوح الى القطاع العائلي الى دخل الأفراد لبعض البلدان لسنة 2021

البلد	النسبة (%)
الدانمارك	205
النرويج	201
هولندا	184
كندا	179
السويد	172
منطقة اليورو	96.8
البرتغال	94.3
جنوب افريقيا	66.1
الأردن	66.6*
العراق	0.015

المصدر: الجدول من إعداد الباحث إستناداً الى:

<https://tradingeconomics.com/country-list/households-debt-to-income>

- البنك المركزي الأردني، تقرير الاستقرار المالي 2018.

(* هذه النسبة تخص سنة 2018.



2- نسبة الأئتمان الممنوح الى القطاع الخاص الى الناتج المحلي الأجمالي في العراق للمدة (2021-2015)

يعد حجم الأئتمان الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الأجمالي من أهم المؤشرات القطاعية التي يؤثر على الاستقرار المالي للمصارف، حيث أشارت العديد من الدراسات الى العلاقة بين حجم الأئتمان الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الأجمالي والاستقرار المالي للمصارف. بحيث كلما ارتفعت هذه النسبة إرتفعت معها المخاطر التي تواجه القطاع المالي، وذلك لأن إرتفاع هذه النسبة يرفع نسبة عبء الدين من الدخل، وبالتالي ترتفع معها احتمالية التعثر المالي وعدم السداد مما يؤثر على الاستقرار المالي للمصارف. لكنه على العكس من ذلك، هناك دراسات أخرى تشير الى أن للأئتمان الممنوح للقطاع الخاص دوراً إيجابياً في الاستقرار المالي للمصارف، باعتبار أن زيادة حجم الأئتمان يعد أحد المؤشرات التي تدل على تطور القطاع المالي وإستقراره. (فندوز وآخرون، 2022، 14)

ينتج عن النمو المفرط في الأئتمان الممنوح للقطاع الخاص في بعض الأنظمة المالية تراكم للمخاطر التي قد تؤثر على النظام المالي بأكمله، حيث أن زيادة الأئتمان الموجه الى القطاع الخاص خلال فترات الأنتعاش الاقتصادي غالباً ما تكون مصحوبةً بالانخفاض النسبي في معدلات الفائدة والذي يؤدي الى تسهيل معايير الأقرض وارتفاع مخاطر منح الأئتمان، والتي غالباً ما تعقبها فترات من التباطؤ في منح الأئتمان وتشديد معايير الأقرض. ولمتابعة تلك المخاطر، تستخدم إتفاقية بازل III نسبة الأئتمان الخاص الى الناتج المحلي الأجمالي الأسمي كؤشر أساسي لتكوين شريحة إضافية لرأس المال حال إرتفاع معدل القروض

الأثمان الممنوح الى القطاع العائلي الى الناتج المحلي الأجمالي في العراق أخذت نفس منحى نسبة الأثمان الممنوح الى القطاع الخاص الى الناتج المحلي الأجمالي إرتفاعاً و إنخفاضاً، حيث أن السنتين (2016 و 2022) اللتين شهدتا إرتفاع نسبة الأثمان المقدم الى القطاع العائلي الى الناتج المحلي الأجمالي شهدتا أيضاً إنخفاضاً في الناتج المحلي الأجمالي وإرتفاعاً في الأثمان المقدم الى القطاع العائلي، أما بقية السنوات التي تراجعت فيها نسبة الأثمان المقدم الى القطاع العائلي الى الناتج المحلي الأجمالي، فإنها شهدت إرتفاعاً في كلا المؤشرين، إلا أن نسبة الأثمان في الناتج المحلي الأجمالي أكبر من نسبة الأثمان المقدم الى القطاع العائلي ولنفس الأسباب المذكورة في المؤشر السابق. حيث يلاحظ أن نسبة الأثمان المقدم الى القطاع العائلي الى الناتج المحلي الأجمالي إرتفع من (6.71%) سنة 2015 الى (6.71%) سنة 2016 و بنسبة ضئيلة جداً بلغت (0.15%)، بعدها تراجعت هذه النسبة لتبلغ (5.4%) خلال السنتين 2018 و 2019، لتعود وترتفع مرة أخرى سنة 2020 لتبلغ (8.7%) مسجلة أعلى نسبة إرتفاع والبالغة (61.1%) والناجمة عن التراجع الكبير في الناتج النفطي والذي يشكل نسبة كبيرة جداً من الناتج المحلي الأجمالي في العراق بسبب وباء كوفيد - 19 ، ثم إنخفضت النسبة مجدداً سنة 2021 لتصل الى (7.4%) وبنسبة إنخفاض (14.9%)، بسبب تعافي الاقتصاد العالمي وعودة الناتج النفطي العراقي الى وضعه الطبيعي مما رفع من الناتج المحلي الأجمالي بنسبة كبيرة جداً أعلى بكثير من نسبة الأثمان المقدم الى القطاع العائلي.

عموماً فقد بلغت نسبة الأثمان المقدم الى القطاع العائلي الى الناتج المحلي الأجمالي (6.63%) خلال مدة البحث، وهي نسبة منخفضة جداً، وأقل بكثير من الحد الأدنى المحدد من قبل صندوق النقد الدولي والمقدر ب(10%) وكما أسلفنا. وكذلك عند مقارنة هذه النسبة مع نفس النسبة في البلدان الأخرى لسنة 2018 وكما هو واضح في الجدول (6) فإن العراق يحتل المرتبة الأخيرة من بين تلك الدول، وأن جميع تلك الدول تجاوزت الحد الأدنى المحدد من قبل صندوق النقد الدولي والبالغ (10%)، عدا العراق الذي لم يصل اليه بعد. لذلك أمام العراق فرصة لزيادة تلك النسبة والتوسع في منح الأثمان دون الخوف من خلق حالة عدم الاستقرار في النظام المالي والمصرفي شريطة الالتزام بقواعد منح الأثمان.

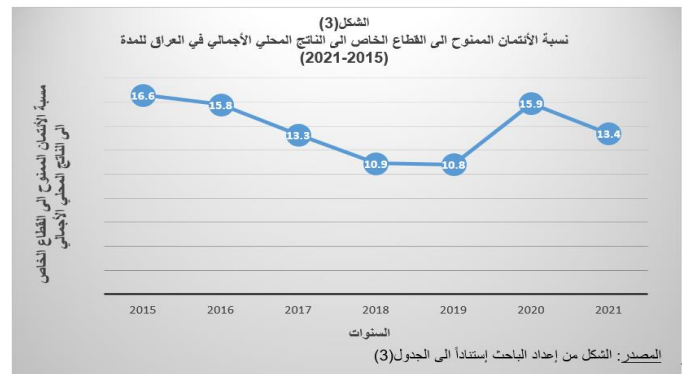
الجدول (5)

نسبة الأثمان الممنوح الى القطاع العائلي الى الناتج المحلي الأجمالي في العراق للمدة (2015-2021)

السنوات	نسبة الأثمان الممنوح الى القطاع العائلي الى الناتج المحلي الأجمالي (%)	معدل النمو السنوي (%)
2015	6.71	-
2016	6.72	0.15
2017	6.1	(9.2)
2018	5.4	(11.5)
2019	5.4	0.0
2020	8.7	61.1
2021	7.4	(14.9)
متوسط النسبة للمدة (2015-2021)	6.63	4.3

المصدر: الجدول من إعداد الباحث إستناداً الى:

- البنك المركزي العراقي، قسم الاستقرار النقدي والمالي، تقرير الاستقرار المالي 2020، العدد الحادي عشر، بغداد، 2021.
- البنك المركزي العراقي، قسم الاستقرار النقدي والمالي، تقرير الاستقرار المالي 2021، العدد الثاني عشر، بغداد، 2022.



عموماً فقد بلغ متوسط نسبة الأثمان الممنوح الى القطاع الخاص الى الناتج المحلي الأجمالي (13.8%) خلال مدة البحث (2015-2021) وهي نسبة قليلة جداً ويشير بوضوح الى ضعف مساهمة القطاع المصرفي في تمويل عملية التنمية، إذا ما قورنت بالبلدان الأخرى وكما هو موضح في الجدول والشكل (4)، وأنها بعيدة جداً من أن تشكل خطراً على الاستقرار المالي في العراق.

الجدول (4)

نسبة الأثمان الممنوح الى القطاع الخاص الى الناتج المحلي الأجمالي لبعض البلدان لسنة 2018

البلد	النسبة (%)
الصين	203
أمريكا	148
لبنان	116
البحرين	108
الإمارات	105
السعودية	54.0
ليبيا	17.0
العراق	11.0

المصدر: الجدول من إعداد الباحث إستناداً الى:

- البنك المركزي العراقي، قسم الاستقرار النقدي والمالي، تقرير الاستقرار المالي 2020، العدد الحادي عشر، بغداد، 2021.



3- نسبة الأثمان الممنوح الى القطاع العائلي الى الناتج المحلي الأجمالي في العراق للمدة (2015-2021)

بعد الأثمان الممنوح الى القطاع العائلي جزءاً من الأثمان المقدم الى القطاع الخاص، لذلك من الطبيعي أن تكون نسبته الى الناتج المحلي الأجمالي أقل من نسبة إجمالي الأثمان المقدم الى القطاع الخاص. وقد أظهرت دراسة قام بها صندوق النقد الدولي سنة 2017 أن الأثمان المقدم الى القطاع العائلي يمكن أن يؤدي الى أزمة مصرفية ومالية إذا تجاوزت نسبته (65%) من الناتج المحلي الأجمالي، ويكون ضعيفاً إذا كانت النسبة أقل من (10%)، (البنك المركزي العراقي، 2022، 88) حيث يتبين من الجدول (5) بأن نسبة

الممنوح الى القطاع الخاص يرجع الى ارتفاع حجم القروض الممنوحة الى قطاع الاسكان، وخصوصاً ضمن مبادرات البنك المركزي بتمويل المشاريع الصغيرة بمبلغ (1) ترليون دينار، و مبادرة تمويل المشاريع المتوسطة والكبيرة بمبلغ (5.5) ترليون دينار والتي أطلقت سنة 2015، إلا أنها بدأت بالتنفيذ منذ سنة 2017، حيث يلاحظ بأن نسبة المبالغ المصروفة من المبلغ المخصص لصندوق الاسكان والبالغ (1.334) مليار دينار قد شهدت نمواً متصاعداً خلال السنوات 2017 و 2018 و 2019 و 2020 إذ بلغت (10% و 64.4% و 75.6% و 90.6%) لكل منها على التوالي. (البنك المركزي العراقي، تقارير الاستقرار المالي 2019 و 2020، 2020، 2021، 2021، 87، 150) بالإضافة الى مبادرة البنك المركزي العراقي بمنح (15) مليون دينار الى الأشخاص ذوي الدخل المنخفض، فضلاً عن القروض التي تمنحها المصارف من مواردها الذاتية. كل ذلك إنعكس إيجاباً على نسبة إئتمان القطاع العائلي الى إجمالي إئتمان القطاع الخاص بحيث بلغ النمو في حجم الأئتمان الممنوح الى القطاع العائلي (63%) في حين بلغ النمو في حجم الأئتمان الممنوح الى القطاع الخاص (36%) خلال المدة (2017-2021). (البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي 2021، 2022، 89) لذلك يمكن القول بأن الأئتمان المقدم الى القطاع العائلي يشكل جزءاً كبيراً من الأئتمان المقدم الى القطاع الخاص في العراق.

عموماً فقد بلغ متوسط نسبة الأئتمان الممنوح الى القطاع العائلي الى إجمالي الأئتمان الممنوح الى القطاع الخاص في العراق خلال مدة البحث (48.88%)، وهي نسبة مرتفعة. وعند مقارنة هذه النسبة لسنة 2018 مثلاً مع نفس النسبة في بعض البلدان العربية وكما هو موضح في الجدول و الشكل (8)، يلاحظ بأن هذه العراق يأتي في مقدمة هذه البلدان مع دولة الكويت وبنسبة (49%)، مما يؤشر أن النسبة الأكبر من القروض المقدمة الى القطاع الخاص تذهب الى الأفراد مع وجود ضعف نسبي في عمل الشركات، بسبب كون القطاع العائلي أكثر نشاطاً من قطاع الشركات ولا سيما في قطاع الخدمات والبناء، الأمر الذي يتطلب أن يكون هناك دور أكبر للشركات داخل الاقتصاد.

الجدول (7)

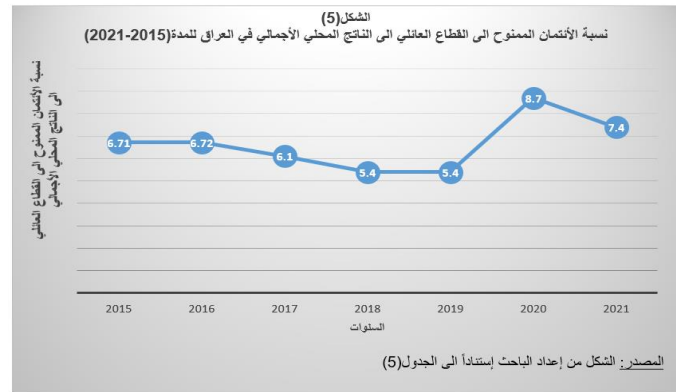
نسبة الأئتمان الممنوح الى القطاع العائلي الى إجمالي الأئتمان الممنوح الى القطاع الخاص في العراق للمدة (2015-2021)

السنوات	نسبة الأئتمان الممنوح الى القطاع العائلي الى إجمالي الأئتمان الممنوح الى القطاع الخاص (%)	معدل النمو السنوي (%)
2015	40.6	-
2016	42.5	4.7
2017	46.1	8.5
2018	49.7	7.8
2019	50.3	1.2
2020	54.9	9.1
2021	55.0	0.2
متوسط النسبة للمدة (2015-2021)	48.44	5.3

المصدر: الجدول من إعداد الباحث إستناداً الى:

- البنك المركزي العراقي، قسم الاستقرار النقدي والمالي، تقرير الاستقرار المالي 2020، العدد الحادي عشر، بغداد، 2021.

- البنك المركزي العراقي، قسم الاستقرار النقدي والمالي، تقرير الاستقرار المالي 2021، العدد الثاني عشر، بغداد، 2022.



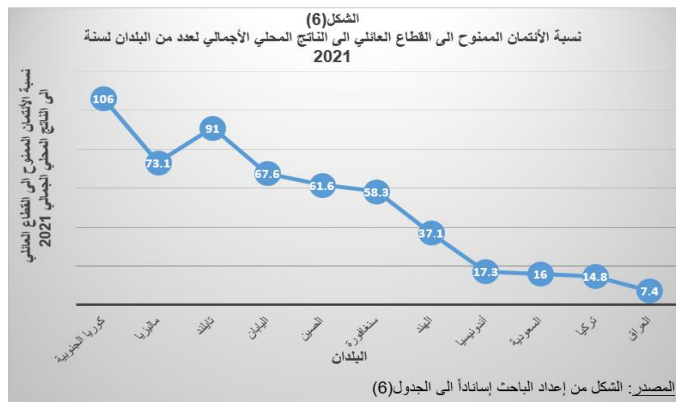
الجدول (6)

نسبة الأئتمان الممنوح الى القطاع العائلي الى الناتج المحلي الإجمالي لبعض البلدان لسنة 2021

البلد	النسبة (%)
كوريا الجنوبية	106
ماليزيا	73.1
تايلند	91
اليابان	67.6
الصين	61.6
سنغافورة	58.3
الهند	37.1
اندونيسيا	17.3
السعودية	16.0
تركيا	14.8
العراق	7.4

المصدر: الجدول من إعداد الباحث إستناداً الى:

<https://tradingeconomics.com/country-list/households-debt-to-gdp>



4- نسبة الأئتمان الممنوح الى القطاع العائلي الى إجمالي الأئتمان الممنوح الى القطاع الخاص في العراق للمدة (2015-2021)

هذا المؤشر يوضح الأهمية النسبية للأئتمان المقدم الى القطاع العائلي الى إجمالي الأئتمان المقدم الى القطاع الخاص. حيث يتبين من الجدول (7) بأن نسبة الأئتمان المقدم الى القطاع العائلي الى إجمالي الأئتمان المقدم الى القطاع الخاص شهدت نمواً سنوياً مستمراً خلال المدة (2015-2021)، حيث ارتفعت من (40.6%) سنة 2015 الى (55.0%) سنة 2021 وبنسبة نمو سنوي بلغت (35.5%)، وذلك بسبب كون النمو السنوي في الأئتمان الممنوح للقطاع العائلي أكبر من النمو السنوي في الأئتمان الممنوح الى القطاع الخاص. ولعلّ هذا الارتفاع في نسبة الأئتمان الممنوح الى القطاع العائلي الى الأئتمان

تطوراً مستمراً خلال المدة (2015-2021)، حيث ارتفعت من (35.6%) سنة 2015 الى (42.0%) سنة 2021، وبنسبة نمو بلغت (17.9%) وذلك بسبب كون نسبة الأرتفاع في حجم الأئتمان المقدم الى القطاع العائلي أكبر من نسبة الأرتفاع في إجمالي الأئتمان النقدي خلال تلك المدة. حيث ارتفع حجم الأئتمان المقدم الى القطاع العائلي من (14.1) ترليون دينار سنة 2015 الى (22.3) ترليون دينار سنة 2021 وبمعدل نمو بلغ (58.2%)، بينما ارتفع إجمالي حجم الأئتمان النقدي من (39.6) ترليون دينار سنة 2015 الى (53.1) ترليون دينار سنة 2021 وبمعدل نمو بلغ (34.1%). وبعد ذلك بحد ذاته مؤشراً إيجابياً على تمويل القطاع العائلي من قبل المصارف، مما يؤشر أيضاً تزايد إقبال المواطنين على التمويل النظامي من قبل المصارف، والذي يؤدي بالنتيجة الى رفع مستوى الشمول المالي في البلاد. عموماً فقد بلغ معدل نسبة الأئتمان الممنوح الى القطاع العائلي الى إجمالي الأئتمان النقدي في العراق خلال المدة (2015-2021) حوالي (37.3%) مما يعني أن الأئتمان الممنوح الى القطاع العائلي يشكل جزء مهم من إجمالي الأئتمان النقدي في العراق.

وعند مقارنة هذه النسبة في العراق ببعض البلدان العربية لسنة 2018 وكما هو موضح في الجدول والشكل (10)، يلاحظ بأن العراق يقع في مركز متقدم بين هذه البلدان حيث بلغت (37%) وبذلك تتساوى مع الأردن وتسبق كل من السعودية والإمارات في هذا الجانب. ولعلّ السبب في ذلك يعود الى أن النسبة الأكبر من القروض المقدمة الى القطاع الخاص تذهب الى الأفراد والعوائل بالإضافة لوجود ضعف نسبي في عمل قطاع الشركات والأعمال، أي أن قطاع العوائل أكثر نشاطاً من قطاع الشركات ولا سيما في قطاعي الخدمات والبناء، الأمر الذي يتطلب أن يكون هناك دور أكبر للشركات في الأقتصاد الوطني.

الجدول (9)

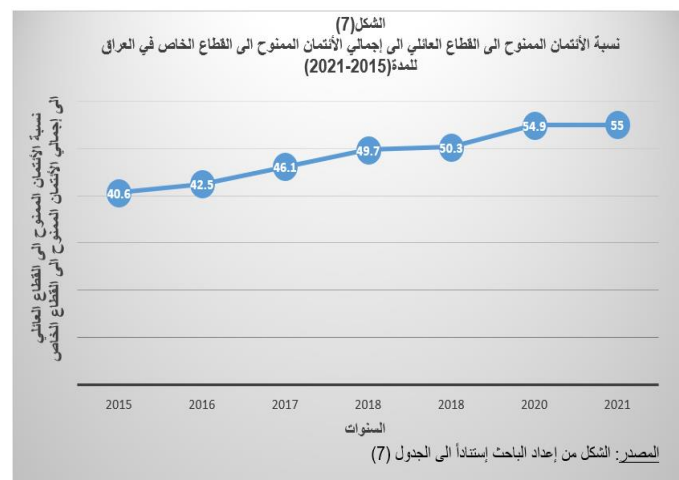
نسبة الأئتمان الممنوح الى القطاع العائلي الى إجمالي الأئتمان النقدي في العراق للمدة (2015-2021)

السنوات	نسبة الأئتمان الممنوح الى القطاع العائلي الى إجمالي الأئتمان النقدي (%)	معدل النمو السنوي (%)
2015	35.6	-
2016	35.6	0.0
2017	35.9	0.8
2018	37.7	5.0
2019	35.9	(4.8)
2020	38.5	7.2
2021	42.0	9.1
متوسط النسبة للمدة (2015-2021)	37.31	2.9

المصدر: الجدول من إعداد الباحث إستناداً الى:

- البنك المركزي العراقي، قسم الأستقرار النقدي والمالي، تقرير الأستقرار المالي 2020، العدد الحادي عشر، بغداد، 2021.

- البنك المركزي العراقي، قسم الأستقرار النقدي والمالي، تقرير الأستقرار المالي 2021، العدد الثاني عشر، بغداد، 2022.



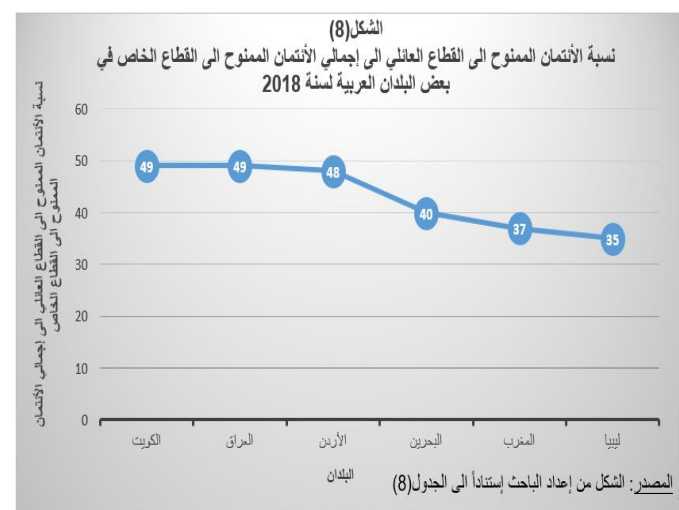
الجدول (8)

نسبة الأئتمان الممنوح الى القطاع العائلي الى إجمالي الأئتمان الممنوح الى القطاع الخاص في بعض البلدان العربية لسنة 2018

البلدان	النسبة (%)
الكويت	49
العراق	49
الأردن	48
البحرين	40
المغرب	37
ليبيا	35

المصدر: الجدول من إعداد الباحث إستناداً الى:

- البنك المركزي العراقي، قسم الأستقرار النقدي والمالي، تقرير الأستقرار المالي 2020، العدد الحادي عشر، بغداد، 2021.



5- نسبة الأئتمان الممنوح الى القطاع العائلي الى إجمالي الأئتمان النقدي في العراق للمدة (2015-2021)

يقيس هذا المؤشر التسهيلات الأئتمانية الممنوحة للقطاع العائلي نسبةً الى إجمالي الأئتمان النقدي المقدم الى القطاعين الخاص والعام معاً. حسبت يتبين من الجدول (9) بأن نسبة الأئتمان الممنوح الى القطاع العائلي الى إجمالي الأئتمان النقدي في العراق قد شهدت

متطلبات تمويل غير متوقعة، وهو ما يؤثر سلباً على الأستقرار المالي للمصرف. ومن جهة أخرى، إذا كانت النسبة منخفضة كثيراً، فإن ذلك يعني أن ربحية المصرف ضعيفة، وبالتالي ضعفه في مواجهة الصدمات على رأس المال، مما يؤثر سلباً على الأستقرار المالي للمصرف. لذلك فإن قيام المصرف بالحفاظ على نسب مقبولة من الأئتمان الممنوح الى الودائع أمر مهم للحفاظ على الأستقرار المالي له، حيث تشير معظم الدراسات الى أن المحافظة على نسبة ما بين (80% - 90%) من الأئتمان الممنوح الى الودائع يعتبر مقبولاً للحفاظ على الأستقرار المالي للمصرف. (د. عبد الكريم قندوز وآخرون، صندوق النقد العربي، ص 17)

وعند ملاحظة الجدول (11) يتبين بأن نسبة الأئتمان الممنوح الى القطاع العائلي الى ودائع القطاع الخاص في العراق بلغت (55.3%) سنة 2015 بعدها شهدت تذبذباً مستمراً بين الارتفاع والانخفاض الى أن وصلت الى (51.4%) سنة 2021، أي أنها انخفضت بنسبة (7.1%)، عموماً فقد بلغ متوسط نسبة الأئتمان الممنوح الى القطاع العائلي الى ودائع القطاع الخاص في العراق (52.9%) خلال المدة (2015-2021)، مما يؤثر قدرة النظام المصرفي في العراق على تغطية الأئتمان العائلي من ودائع القطاع الخاص، وأنه يمتلك السيولة الكافية للتوسع في منح الأئتمان نحو حوالي (30%) من ودائع القطاع الخاص لرفع نسبة الأرباح دون التأثير على الملاءة المالية، ودون أن يشكل خطراً على الأستقرار المالي، مع مراعات الشروط والأجراءات والضمانات المطلوبة عند منح الأئتمان، كون نسبة الأئتمان العائلي الى ودائع القطاع الخاص خلال مدة البحث والبالغة (52.9%) لم تصل بعد الى النسبة المقبولة والمحددة ب(80%-90%) للمحافظة على حالة الأستقرار المالي في أي بلد، وكما أسلفنا.

الجدول (11)

نسبة الأئتمان الممنوح الى القطاع العائلي الى ودائع القطاع الخاص في العراق للمدة (2015-2021)

السنوات	نسبة الأئتمان الممنوح الى القطاع العائلي الى ودائع القطاع الخاص (%)	معدل النمو السنوي (%)
2015	55.3	-
2016	55.8	0.9
2017	52.2	(6.5)
2018	53.1	1.7
2019	49.1	(7.5)
2020	53.6	9.2
2021	51.4	(4.1)
متوسط النسبة للمدة (2015-2021)	52.9	(1.1)

المصدر: الجدول من إعداد الباحث إستناداً الى:

- البنك المركزي العراقي، قسم الأستقرار النقدي والمالي، تقرير الأستقرار المالي 2020، العدد الحادي عشر، بغداد، 2021.

- البنك المركزي العراقي، قسم الأستقرار النقدي والمالي، تقرير الأستقرار المالي 2021، العدد الثاني عشر، بغداد، 2022.

- البنك المركزي العراقي، إحصاءات القطاع الحقيقي.



الجدول (10)

نسبة الأئتمان الممنوح الى القطاع العائلي الى إجمالي الأئتمان النقدي الممنوح لبعض البلدان العربية لسنة 2018

النسبة (%)	البلد
43	الكويت
39	عمان
37	العراق
37	الأردن
24	السعودية
20	الإمارات

المصدر: الجدول من إعداد الباحث إستناداً الى:

- البنك المركزي العراقي، قسم الأستقرار النقدي والمالي، تقرير الأستقرار المالي 2020، العدد الحادي عشر، بغداد، 2021.



6- نسبة الأئتمان الممنوح الى القطاع العائلي الى ودائع القطاع الخاص في العراق للمدة (2015-2021)

تعدّ نسبة الأئتمان الممنوح الى الودائع أحد مؤشرات السيولة في المصارف، والتي توضح إمكانية المصرف في تغطية الأئتمان الممنوح من ودائع القطاع الخاص. فإذا كانت هذه النسبة مرتفعة كثيراً فإن ذلك يعني أن المصرف ليس لديه سيولة كافية لتغطية

العراق حقق طفرة واضحة خلال السنتين 2020 و 2021 ، بحيث تفوق على البلدان العربية والتي تراجمت قيمة المؤشر فيها خلال هاتين السنتين. وأن هذا الارتفاع في قيمة المؤشر التجميعي للأستقرار المالي في العراق يعكس التوجه العام للبنك المركزي العراقي نحو تبني سياسات تحقيق الأستقرار المالي عن طريق تطبيق متطلبات بازل III والمعايير الدولي للتقارير المالية رقم (9)، إضافة الى متطلبات البنك المركزي العراقي الأخرى للقطاع المصرفي في العراق (المحلي و الأجنبي). كذلك قيام البنك المركزي العراقي باتخاذ جملة من الأجراءات السريعة منذ سنة 2020 لمواجهة الآثار السلبية التي خلفتها جائحة كورونا على الأقتصاد والتخفيف من وطئها على الأستقرار المالي، هذا الى جانب إرتفاع أسعار النفط سنة 2021، حيث توزعت تلك الأجراءات الى قسمين: الأولى كانت على شكل تعليمات وضوابط (كتأجيل سداد الأقساط وغرامات الأثمان المتعثر وتخفيض نسبة الأحتياطي القانوني لتوفير السيولة للمصارف)، والثانية عن طريق المبادرات التي أطلقها البنك المركزي العراقي لدعم القطاعات الأقتصادية عن طريق القروض الممنوحة لها من خلال المصارف (الصناعي والزراعي والعقاري وصندوق الأسكان) وزيادة المبالغ الممنوحة ضمن هذه المبادرات، حيث بلغت حوالي (2609) مليار دينار من إجمالي المبالغ الممنوحة والبالغة (4679.7) مليار دينار والتي أدت الى إعادة تقوية وتماسك الأقتصاد من جديد وخلق قطاع مالي وتقدي مستقر من خلال زيادة توفير الخدمات المالية والشمول المالي.

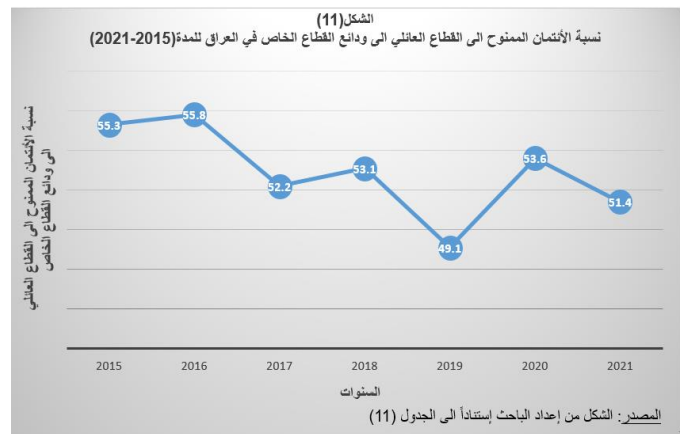
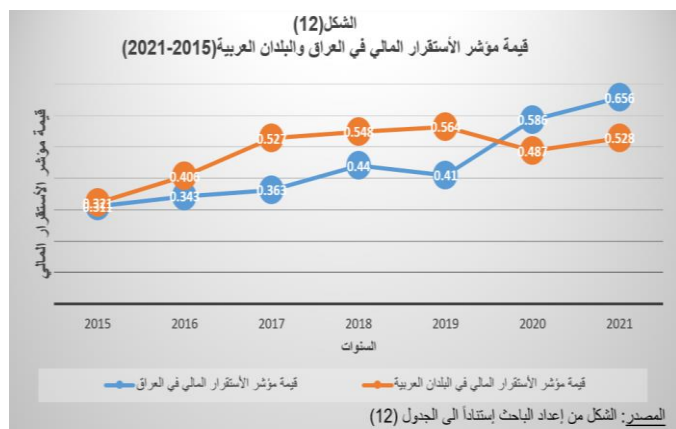
الجدول(12)

المؤشر التجميعي للأستقرار المالي في العراق والبلدان العربية للمدة (2021-2015)

السنوات	قيمة مؤشر الأستقرار المالي في العراق	قيمة مؤشر الأستقرار المالي في البلدان العربية
2015	0.311	0.321
2016	0.343	0.406
2017	0.363	0.527
2018	0.440	0.548
2019	0.410	0.564
2020	0.586	0.487
2021	0.656	0.528
متوسط النسبة للمدة (2021-2015)	0.444	0.483

المصدر: الجدول من إعداد الباحث إستناداً الى:

- صندوق النقد العربي، تقرير الأستقرار المالي في الدول العربية 2022، أبوظبي، 2022.
- البنك المركزي العراقي، قسم الأستقرار النقدي والمالي، تقرير الأستقرار المالي 2021، العدد الحادي عشر، بغداد، 2022.



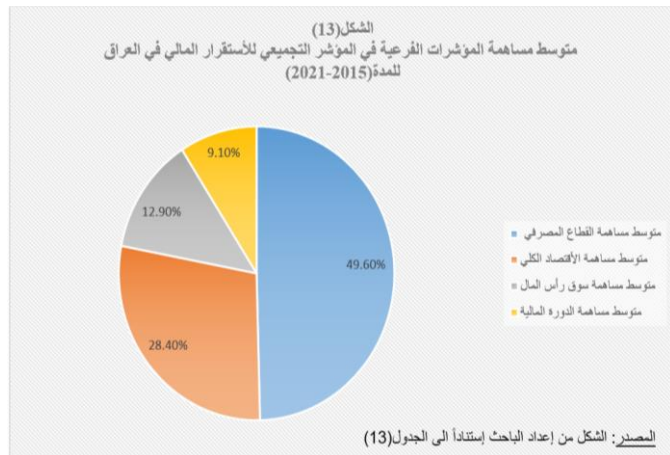
المبحث الثالث

مؤشرات الأستقرار المالي في العراق للمدة (2021-2015)

لوقوف على مستوى الأستقرار المالي في العراق، وتحديد مدى مساهمة إستقرار القطاع المصرفي فيه خلال مدة البحث، فإنه لا بد من اللجوء الى المؤشرات المعتمدة من قبل البنك المركزي العراقي، والذي سعى بدوره الى تطوير مؤشر الأستقرار المالي ليصبح شاملاً لحالة إستقرار النظام المالي بصورة كلية وليس فقط الأستقرار المصرفي، وذلك عن طريق الأعتدال على مجموعة من المؤشرات لكل من النظام المصرفي، والقطاع الكلي، وسوق رأس المال، والدورة المالية. (البنك المركزي العراقي، 2022، 96)

أولاً: المؤشر التجميعي للأستقرار المالي في العراق

حيث يتم عن طريق مؤشرات الأستقرار المالي قياس مستوى الأستقرار المالي بشكل كمي والذي يستخدم كأداة للتوجيه والأذار المبكر، لذلك فإنه ينته متخذي القرار وواضعي السياسات بإحتمال تعرّض النظام المالي لأزمة مالية قبل وقوعها، لأتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية وإستباقية، حيث تعمد قيمة وإتجاهات المؤشر التجميعي للأستقرار المالي على قيمة وإتجاهات هذه المؤشرات الأربعة المكونة له. حيث يلاحظ من الجدول (12) بأن قيمة المؤشر التجميعي للأستقرار المالي في العراق قد شهدت إرتفاعاً مستمراً خلال المدة (2021-2015)، باستثناء سنة 2019، إذ إرتفعت من (0.311) سنة 2015 الى (0.656) سنة 2021، وبنسبة إرتفاع بلغت حوالي (111%)، عموماً فقد بلغ متوسط قيمة مؤشر الأستقرار المالي خلال مدة البحث (0.444)، مما يؤشر بأن العراق يتعد عن المخاطر المالية وينتج نحو زيادة الأستقرار المالي سنة بعد أخرى، لأن قيمة المؤشر التجميعي للأستقرار المالي تتراوح ما بين (صفر - ∞)، بحيث كلما إقتربت قيمة المؤشر التجميعي من الصفر، فإن الأستقرار المالي يواجه مخاطر أكبر، وكلما إبتعدت قيمة المؤشر من الصفر فإنه يدل على أن حجم المخاطر أقل ومستوى الأستقرار المالي أكبر، وإذا إقتربت قيمة المؤشر من واحد فإنه يدل على إنخفاض حجم المخاطر المالية وبالتالي زيادة مستوى الأستقرار المالي، وهذا ما يشير اليه بيانات الجدول (12) بخصوص العراق. وعند مقارنة العراق بالبلدان العربية في هذا المجال فإنه يلاحظ من الجدول (12) نفسه بأن قيمة المؤشر التجميعي للأستقرار المالي في العراق على الرغم من أنها تنتج نحو الأرتفاع المستمر عدا سنة 2019، إلا أنها كانت أقل من قيمة المؤشر بالنسبة للبلدان العربية، بمعنى أن تلك البلدان تحقق معدلات نمو أكبر من العراق لغاية سنة 2019 في هذا الجانب، إلا أن الملاحظ أن المؤشر التجميعي للأستقرار المالي في



الأستنتاجات والمقترحات

أولاً: الأستنتاجات

- من خلال البحث فقد تم التوصل الى عدد من الأستنتاجات وهي كالآتي:
- 1- بلغ متوسط نسبة الأئتمان الممنوح الى القطاع العائلي الى دخل الأفراد (0.11%) خلال مدة البحث (2015-2021) وهي نسبة منخفضة جداً، وتدل على أن مديونية القطاع العائلي في العراق لم تؤثر على الأستقرار المالي.
 - 2- بلغ متوسط نسبة الأئتمان الممنوح الى القطاع الخاص الى الناتج المحلي الأجمالي (13.8%) خلال مدة البحث (2015-2021)، وهي نسبة قليلة جداً ويشير بوضوح الى ضعف مساهمة القطاع المصرفي في تمويل عملية التنمية، إذا ما قورنت بالبلدان الأخرى، وأنها بعيدة جداً من أن تشكل خطراً على الأستقرار المالي في العراق.
 - 3- بلغ متوسط نسبة الأئتمان المقدم الى القطاع العائلي الى الناتج المحلي الأجمالي (6.63%) خلال مدة البحث، وهي نسبة منخفضة جداً، وأقل بكثير من الحد الأدنى المحدد من قبل صندوق النقد الدولي والمقدر ب(10%).
 - 4- بلغ متوسط نسبة الأئتمان الممنوح الى القطاع العائلي الى إجمالي الأئتمان الممنوح الى القطاع الخاص في العراق خلال مدة البحث (48.88%)، مما يؤشر أن نسبة كبيرة من القروض المقدمة الى القطاع الخاص تذهب الى الأفراد مع وجود ضعف نسبي في عمل الشركات، بسبب كون القطاع العائلي أكثر نشاطاً من قطاع الشركات ولا سيما في قطاع الخدمات والبناء، الأمر الذي يتطلب أن يكون هناك دور أكبر للشركات داخل الأقتصاد.
 - 5- بلغ متوسط نسبة الأئتمان الممنوح الى القطاع العائلي الى إجمالي الأئتمان النقدي في العراق خلال المدة (2015-2021) حوالي (37.3%)، مما يعني أن الأئتمان الممنوح الى القطاع العائلي يشكل جزء مهم من إجمالي الأئتمان النقدي في العراق، وذلك لوجود ضعف نسبي في عمل قطاع الشركات والأعمال.
 - 6- بلغ متوسط نسبة الأئتمان الممنوح الى القطاع العائلي الى ودائع القطاع الخاص في العراق (52.9%) خلال المدة (2015-2021)، وهي نسبة منخفضة ولم تصل بعد الى النسبة المقبولة والمحددة ب(80%-90%).

ثانياً: دور الأستقرار المصرفي في الأستقرار المالي في العراق

على الرغم من أن المؤشر التجميعي للأستقرار المالي لا يقتصر على الأستقرار المصرفي فقط، إلا أن المؤشر الخاص بالنظام المصرفي له دور كبير في تحديد قيمة واتجاه مؤشر الأستقرار المالي في العراق خلال مدة البحث، حيث يلاحظ من الجدول (13) بأن نسبة مساهمة مؤشر الأستقرار المصرفي في المؤشر التجميعي للأستقرار المالي تأتي بالمرتبة الأولى وتتفوق على المؤشرات الثلاثة الأخرى " رغم إتجاهها نحو الأخفاض خلال مدة البحث عدا سنة 2000 والذي شهد إرتفاعاً " حيث تراوحت بين (65.9%) كأعلى نسبة مساهمة سنة 2015 و(38.6%) كأدنى نسبة مساهمة سنة 2021. عموماً فقد بلغ متوسط نسبة مساهمة مؤشر القطاع المصرفي في المؤشر التجميعي للأستقرار المالي في العراق (49.6%) خلال المدة (2015-2021). بمعنى ان النظام المصرفي بعيد عن المخاطر المالية ويتميز بالأستقرار، والذي إنعكس إيجاباً في تحقيق حالة الأستقرار المالي خلال تلك المدة.

الجدول (13)

مساهمة المؤشرات الفرعية في المؤشر التجميعي للأستقرار المالي في العراق للمدة (2015-2021)

المؤشرات	السنوات						
	متوسط المدة (2015-2021)	2021	2020	2019	2018	2017	2016
المؤشر التجميعي للأستقرار المالي	القيمة	0.444	0.656	0.586	0.410	0.440	0.363
	النسبة	%100	%100	%100	%100	%100	%100
مؤشر القطاع المصرفي	القيمة	0.213	0.253	0.289	0.190	0.194	0.181
	النسبة	%49.6	%38.6	%49.3	%46.3	%44.1	%52.8
مؤشر الأقتصاد الكلي	القيمة	0.131	0.225	0.155	0.133	0.162	0.087
	النسبة	%28.4	%34.30	%26.45	%32.4	%36.8	%25.58
مؤشر سوق رأس المال	القيمة	0.042	0.099	0.080	0.008	0.005	0.049
	النسبة	%9.1	%15.1	%13.65	%1.95	%1.14	%14.28
مؤشر الدورة المالية	القيمة	0.058	0.080	0.063	0.080	0.079	0.025
	النسبة	%12.9	%12.19	%10.75	%19.5	%17.95	%7.29

المصدر: الجدول من إعداد الباحث إستناداً الى:

- البنك المركزي العراقي، قسم الأستقرار النقدي والمالي، تقرير الأستقرار المالي 2021، العدد الحادي عشر، بغداد، 2022.

- الجزائري، نائل سعيد، (2008)، السياسة النقدية وأثرها في الأنتان المصرفي، رسالة ماجستير، الكلية التقنية الإدارية- بغداد .
- الديباس، حسان، (2014)، العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار الائتماني في المصارف العاملة في سورية (حالة تطبيقية على المصارف الخاصة في سورية)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.
- البوري، زكريا و السامرائي، د. يسرى محمدي، (2013)، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار البازوري للنشر والتوزيع، عمان .
- النجاهوي، د.حسن كريم و الموسوي، نورة عواد عبد العزيز، (2017)، إدارة السيولة المصرفية وعلاقتها بالائتمان المصرفي " دراسة مقترنة بين المصارف التجارية العراقية والأردنية الخاصة "، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 14، العدد 4 .
- الزبيدي، حمزة محمود، (2002)، إدارة الأنتان المصرفي والتحليل الائتماني، الوراق للنشر، عمان .
- السبعواوي، مشتاق محمود و آخرون، (2012)، الأستقرار المالي والمصرفي في ظل النظام المالي والمصرفي الإسلامي، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 2.
- السيد، نجلاء عطية محمد، (2010)، إطار محاسبي مقترح لترشيد قرارات الأنتان المصرفي بالتطبيق على القطاع السياحي، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
- الشاذلي، أحمد شفيق، الأطار العام للأستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2014.
- الشرع، د.عقيل شاكر و الزبيدي، زهراء محمد نعمة، (2017)، تحليل العلاقة بين الأنتان النقدي وصافي الموازنة العامة والدين الداخلي في العراق للمدة (1985-2015)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 19، العدد 4 .
- الشكرجي، بشار ذنون، (2013)، دور المصارف الإسلامية في الأستقرار المالي والتحديات التي تواجهها، مجلة تنمية الرفادين، المجلد 35، العدد 114.
- العتابي، مصطفى و قدي، عبد الحميد، (2016)، ضوابط وآليات تحقيق الأستقرار المالي للتمويل الإسلامي، مجلة الأقتصاد الجديد، المجلد 2، العدد 15.
- المالكي، فاضل موسى حسن والطائي، إسرائ نظام الدين حسين، (2016)، ضوابط الأستقرار المالي في المصارف الإسلامية، مجلة الإدارة والأقتصاد، المجلد 5، العدد 20.
- الملوك، أنس هشام، (2014)، مخاطر الأنتان وأثرها في المحافظ الأستثمارية " دراسة تطبيقية على قطاع المصارف الخاصة في سورية "، أطروحة دكتوراه، كلية الأقتصاد، جامعة دمشق.
- الموسوي، د. أسعد أحمد حميد، (2016)، البعد الفلسفي للأنتان وانعكاسه في الأستقرار المصرفي، مجلة كلية الإدارة والأقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 8، العدد 1.
- جلول، بن عناية ونادية، مسعودي، (2017)، أثر عوامل الأستقرار النقدي على النمو الأقتصادي في دول الشرق الوسط، مجلة الأقتصاد والمناجمت، العدد 17.
- صالح، عبد القادر بوقفه، نفيسة، (2019)، الأستقرار المالي النظامي في الأتحاد النقدي الأوروبي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 20، العدد 1.
- حفصة، كريمة، (2015)، أثر إدارة المخاطر الأنتانية على تحسين أداء البنوك التجارية " دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي - وكالة أم البواقي - "، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي .
- رشيد، بوكساني وأمينة، مزيان، (2011)، الأستقرار المالي رهينة قطاع المحروقات في الجزائر، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد 10 .
- صندوق النقد العربي، (2022)، تقرير الأستقرار المالي في الدول العربية 2022، أبوظبي .
- عبد المطلب، عبد الحميد، (2000)، البنوك الشاملة " عملياتها وإدارتها "، الدار الجامعية، الإسكندرية .
- عبدالرحمن، بن شبيخ، (2017)، دور سياسات الأستقرار المالي في تحسين الأداء والتطور الأقتصادي، مجلة المعيار، العدد 18.
- عبد الرزاق، أمجد جاسب، (2019)، الأنتان النقدي لمجموعة من المصارف العاملة في محافظة البصرة لعام (2016-2017)، مجلة الدراسات النقدية والمالية، البنك المركزي العراقي، العدد 6.

- 7- شهدت قيمة المؤشر التجميعي للأستقرار المالي في العراق إرتفاعاً مستمراً خلال مدة البحث، حيث بلغ متوسط قيمته خلال تلك المدة (0.444)، مما يؤشر أن العراق يبتعد عن المخاطر المالية ويتجه نحو زيادة الأستقرار المالي سنة بعد أخرى.
- 8- بلغ متوسط نسبة مساهمة مؤشر القطاع المصرفي في المؤشر التجميعي للأستقرار المالي في العراق (49.6%) خلال المدة (2015-2021)، مما يشير إلى أن النظام المصرفي بعيد عن المخاطر المالية ويتميز بالأستقرار، والذي إنعكس إيجاباً في تحقيق حالة الأستقرار المالي خلال تلك المدة.

ثانياً: المقترحات

- من خلال الأستنتاجات التي تم التوصل إليها فإنه بالإمكان تقديم المقترحات الآتية:
- 1- دعم وتعزيز الشمول المالي من خلال زيادة وتوسيع الخدمات المالية المقدمة، وذلك لوجود علاقة قوية بين الأستقرار المالي والشمول المالي.
 - 2- ضرورة قيام المصارف بالتوسع في منح الأنتان الى القطاع العائلي دون الخوف من خلق حالة عدم الأستقرار في النظام المالي والمصرفي شريطة الألتزام بقواعد منح الأنتان السليم.
 - 3- إستقرار الأنتان البنكي المركزي العراقي بتطبيق المعايير والمتطلبات الدولية في القطاع المالي والمصرفي للحيلولة دون حدوث الأزمات المالية والمصرفية والمحافظة على حالة الأستقرار المالي.
 - 4- إستقرار البنك المركزي العراقي في متابعة ومراقبة عمل القطاع المصرفي العراقي للتأكد من مدى تقيدهم والتزامهم بالقوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة منه.
 - 5- ضرورة إستمرار المبادرات التي أطلقتها البنك المركزي العراقي لدعم القطاعات الاقتصادية عن طريق القروض الممنوحة لها من خلال المصارف (الصناعي والزراعي والعقاري وصندوق الإسكان) مع زيادة حجم المبالغ الممنوحة ضمن هذه المبادرات.

المصادر والمراجع

- أحمد، دطارق أبو القاسم، (2016)، دور بطاقة الأداء المتوازن في قياس مخاطر الأنتان المصرفي في المصارف السودانية، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الرباط الوطني.
- البكري، د.جواد كاظم وآخرون، (2019)، أثر الطلب الكلي في الأنتان المصرفي في العراق للمدة (2004-2016)، مجلة كلية الإدارة والأقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 11، العدد 3 .
- البنك المركزي الأردني، تقرير الأستقرار المالي 2018، عمان، www.cbj.gov.jo
- البنك المركزي العراقي، قسم الأستقرار النقدي والمالي، (2017)، تقرير الأستقرار المالي 2016، بغداد.
- البنك المركزي العراقي، قسم الأستقرار النقدي والمالي، (2020)، تقرير الأستقرار المالي 2019، بغداد.
- البنك المركزي العراقي، قسم الأستقرار النقدي والمالي، (2021)، تقرير الأستقرار المالي 2020، العدد الحادي عشر، بغداد.
- البنك المركزي العراقي، قسم الأستقرار النقدي والمالي، (2022)، تقرير الأستقرار المالي 2021، العدد الحادي عشر، بغداد.
- البنك المركزي المصري، تقرير الأستقرار المالي 2017، القاهرة، www.cbe.org.eg

مرابط، محمد و حناش، إلياس، (2020)، تشخيص محددات الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية " دراسة تطبيقية لعينة من المصارف الإسلامية العربية باستخدام نماذج البائل "، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 6، العدد 2.

موسى، أسامة محمود، (2010)، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الأتمانية "دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية-غزة.

نزيم، حجاج، (2019)، قياس الاستقرار المالي للبنوك التجارية الجزائرية بأستعمال مؤشر Z-score "دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2017"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مباح ورقلة.

-<https://tradingeconomics.com/country-list/households-debt-to-income>

-<https://tradingeconomics.com/country-list/households-debt-to-gdp>

عبد اللطيف، أسار فخري، (2017)، التعثر المالي المصرفي "الأسباب وأساليب المعالجة"، البنك المركزي العراقي.

عبيد، رامي يوسف، (2021)، مخاطر الأفرط في مديونية القطاع العائلي على الاستقرار المالي، دراسات التطوير المالي، صندوق النقد العربي، العدد 14، أبوظبي.

عشيش، سمير حسن، (2010)، التحليل الأتماني ودوره في ترشيد عمليات الأقرض والتوسع النقدي في البنوك، مكتبة المجتمع العربي للنشر، ط1، عمان.

قندوز، د.عبد الكرم وآخرون، (2022)، محددات الاستقرار المالي للبنوك العربية، درايات معهد التدريب وبناء القدرات، صندوق النقد العربي، العدد 11، أبوظبي.

كريم، عقيل دخيل، (2019)، قياس مخاطر الأتتان المصرفي ودورها في التنبؤ بالتعثر المالي للمصارف العراقية " دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية "، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والأقتصادية، المجلد 9، العدد 2.

كسيم، سارا وآخرون، (2021)، الأقتصاد العالمي لبن فعالية الأستجابات للسياسات التنظيية الدولية لوباء كورونا و أزمة مالية عالمية تلوح في الأفق، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 34.